الفصل الأول

الإطـــــار النظـــري للأقليـــات
وأثرها على الاستقـرار السيـاسي للدول

تعد الدراسات التأصيلية من أصعب أنواع الدراسات في العلوم الإنسانية عامة والسياسية على وجه الخصوص، وكذا الأكثر أهمية وضرورة. كونها صعبة يعود لصعوبة الإلمام والتحكم في مختلف الأطر الفكرية والنظرية المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، وكونها مهمة يرجع لقيمتها في تحديد مسار البحث وتوجيهه بدقة وعناية.

سيتم في هذا الفصل بتفرعاته الجزئية قدر الإمكان الإحاطة بالأطر النظرية المفسرة للموضوع، بداية بتحديد المفاهيم باعتبارها خطوة أساسية وعملية في تأسيس إدراك متبادل وفهم مشترك للموضوع، مصطلح الأقلية وما قد يرتبط به من مفاهيم وتحديد المعايير المختلفة التي على أساسها اعتمد تصنيف الأقليات، وبالتالي نتوصل إلى تحديد الأدوار ومدى فعالية أقلية عن غيرها انطلاقا مما تملكه من وسائل وإمكانيات، وما تصبو إليه من أهداف.

وفي سياق الدراسات التي عنيت بالأقليات فقد تعددت اتجاهات ومدارس تفسيرها، حيث يمكن التطرق إلى مقاربتين أساسيتين، أولاها المقاربة الواقعية الإثنية من أجل تحليل وضع حركات الأقلية من حيث هي فواعل أساسية في العلاقات الدولية حسب هذا المنظور. والثانية المقاربة النظمية لكل من **دافيد ايستن، وغابريال آلموند** لتفسير حركة الأقليات في إطار تفاعلات النظام السياسي من منظور المدخلات والمخرجات، والتغذية الإسترجاعية.

المبحث الأول
مفاهيم ومنطلقات أساسية حول الأقليات

تعد عملية تحديد المفاهيم والمصطلحات خطوة أساسية ومنهجية أولى في البحث. لذا نتطرق بداية لمفهوم الأقلية، استقرار النظام السياسي، باعتبارهما المتغيرين المعنيين بالدراسة، وتحديد المصطلحات المرتبطة والمتشابكة معهما، بغية تجنب الخلط في الاستخدام، إلى جانب تحديد مختلف معايير تصنيف الأقليات وأهدافها ووسائلها.

المطلب الأول
مفهوم الأقلية

أولا: تعريف الأقلية:

تناولت العديد من الدراسات والبحوث مفهوم الأقلية من زوايا مختلفة، بحيث أن لكل اتجاه مبرراته، وإن كانت معظمها قد اتفقت على أن الأقلية هي الجماعة القليلة العدد أو الصغيرة داخل كيان الدولة السياسي، بغض النظر عن وزنها السياسي داخل المجتمع، فمثلا لم يتضمن التصريح المتعلق بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو عرقية أو دينية أو لغوية، الصادر عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان في 1992/12/18 أي تعريف

للأقلية، مكتفيا فقط بما يجب أن تحض به من حماية ومراعاة لخصوصياتها دينية كانت أو عرقية أو لغوية.[1]

كما شاع استعمال المصطلح على نحو يفيد وضعية فئات معينة في المجتمع، تقدم قضيتها على أنها نوع من النضال ضد أشكال التمييز والحرمان والاضطهاد والذي قد يكون مورس ضدها، مما جعل فرصة مشاركتها سياسيا واجتماعيا واقتصاديا محدودة.

يطرح في البداية "**صابر طعمية**" تعريفا سياسيا للأقليات حيث يقول: « **إن الأقلية مصطلح سياسي جرى في العرف الدولي، يقصد به مجموعة أو فئات من رعايا دولة من الدول تنتمي من حيث الجنس أو اللغة أو الدين إلى غير ما تنتمي إليه أغلبية رعاياها.**»[2]

وقد يحمل دلالات سياسية واقتصادية كأن يقال أحزاب الأقلية " الأقلية المستأثرة بالجزء الأكبر من الدخل القومي"[3]. وغيرها من المفاهيم المتداولة وعليه وجب الحذر من هذه

---

(1) Haut commissariat au droit de l'Homme.Déclaration des droits des personnes appartenant a des minorités nationales ou ethniques.religieuse et linguistiques Adopte par l Assemblée generale dans sa Resolution 47/35 du 12/1992.

(2) مجدي الداغر، أوضاع الأقليات والجاليات الإسلامية في العالم قبل وبعد 2001/9/11، المنصورة : دار الوفاء للنشر والطباعة والتوزيع، 2006 . ص34

(3) وليم سليمان قلادة، "حوار علمي حول الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي"، السياسة الدولية العدد 92، أفريل 1988

الاستعمالات وملاحظة الفرق الشاسع بين الأقلية من المنظور الاجتماعي و الاقتصادي وحتى النفسي إلى ميدان الدراسات السياسية والقانونية.

وتجدر الإشارة إلى صعوبة التوفيق بين مطالب الأقلية ورغبة أو توجه الدولة التي تتواجد في نطاقها، من حيث أن الدولة ترى الخوض في شؤون الأقليات تدخلا في شؤونها الداخلية، وتبريرها في ذلك أن الاعتراف بالحريات العامة وحقوق الإنسان لمواطنيها بغض النظر عن اختلافاتهم وخصوصياتهم كفيل بإقرار حقوق هؤلاء الأفراد، ولذلك لا ترى ضرورة منحهم صفة شعب.(1)

كما تعد صعوبة تحديد المصطلح من صعوبة تحديد وضع الأقليات، نظرا لديناميكية الأطر الزمكانية المحيطة بها، إذ توجد أقليات حققت ولو بعض الانسجام وضعا سياسيا واجتماعيا وقانونيا يختلف عن تلك التي تعيش اضطهادا سياسيا وحرمانا اقتصاديا واجتماعيا.(2)

لذلك فلعامل الزمن دور هام في تحديد وضع الأقلية، خاصة تلك الأقلية غير المنتظمة الانتشار أو قليلة العدد، على غرار ما حدث

---

(1) عبد الحكيم عموش، تحليل أبعاد ظاهرة نزاعات الأقليات دراسة نموذج الأقلية الكردية، رسالة ماجستير (الجزائر : معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1994). ص3

(2) مرجع نفسه، ص3

لكثير من بقايا (التتر، الشركس، الأتراك) في مصر وبلاد الشام التي أصبحت ليس لها وجود يذكر.[1]

رغم هذه الصعوبات التي تم ذكرها إلا أنه تم تقديم بعض التعاريف لمصطلح أقلية، ففي إطار الأمم المتحدة ضمن مناقشة اللجنة الفرعية الخاصة بمحاربة التمييز العنصري وحماية الأقليات عام 1966، اقترح المقرر الخاص للأمم المتحدة **(فرانسيسكواكبوتورتي)** التعريف التالي:

« الأقلية مجموعة تمثل أقلية عددية مع باقي سكان الدولة يوجدون في وضعية غير مسيطرة، يتمتع أعضاؤها الذين هم من مواطني تلك الدولة من الناحية العرقية، الدينية، اللغوية على خصائص مختلفة عن تلك التي يحملها باقي السكان، ويظهرون ولو بصورة ضمنية شعورا بالتضامن اتجاه الاحتفاظ بثقافتهم، تقاليدهم، دينهم أو لغتهم »[2]

وتم تطوير هذا التعريف من طرف **جيل ديشان Juls Deshenes** بقوله:

« الأقلية مجموعة مواطني دولة تمثل أقلية عددية وتوجد في وضعية غير مسيطرة داخل تلك الدولة، تتمتع بخصائص عرقية،

---

(1) عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا، بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية، 1993. ص79.

(2) Nations Unies Reconnaitre L'existence des minoritiés en Afrique in: right org /advocacy/Africa 2003.p4
http//:www.mimority

دينية أو لغوية مختلفة عن الأغلبية من السكان، يتضامنون مع بعضهم البعض، تدفعهم ولو ضمنيا إرادة مشتركة للبقاء، ويسعون لتحقيق المساواة الفعلية والقانونية مع الأغلبية.» [1]

وكما يعرفها **إسماعيل صبري مقلد** على أنها: **« ذلك الجزء من سكان الدولة الذين ينتمون أو ينسبون إلى أصل قومي، يختلف عن الأصل القومي الذي ينحدر من غالبية السكان.»** [2]

وتجدر الإشارة إلى أننا لسنا بصدد جرد مختلف التعاريف للمصطلح والتي سجلنا حولها الملاحظات التالية :

1- جل التعاريف متشابهة إلى حد كبير وتتسم بالعمومية والغموض، من خلال تركيزها على متغير واحد وهو العدد وإهمال بقية المتغيرات.

2- طغيان الطابع القانوني على هذه التعاريف من خلال:

أ - نفي صفة الشعب عن الأقلية واعتبارها فقط " جزء من السكان "" مجموعة أفراد " " رعايا " مهما كان المستوى الذي بلغته كما وكيفا.

ب- حصر مطالب الأقلية في البحث عن الحماية أو الحصول على مستوى معين من الحقوق والحريات في إطار الدولة، وهذه النتيجة هي تحصيل ما حصل لنفي صفة الشعب عنها، لأن

---

(1) Idem . p 6

(2) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الأصول و النظريات، الكويت : منشورات ذات السلاسل، 1985 . ص106.

منحها هذه الصفة يعني من الناحية القانونية حصولها على نوع من الشرعية والعدالة لقضيتها وبالتالي يصبح مطلبها في الاستقلال شرعيا، والعدالة لقضيتها تماشيا مع النصوص والمواثيق الدولية.

ونذكر أنه تمت إثارة هذه النقطة لأول مرة من طرف المجلس الأوربي في اجتماع كوبنهاغن ما بين 21- 22 جوان 1993 الذي بحث فيه على آليات تكرس أكثر حماية للأقليات.(1)

إذا هناك عدد من المتغيرات التي لا يثيرها المفهوم القانوني للأقلية، مما دفع **أندري ديميشال A . Dymichelle** إلى القول بضرورة تناول مصطلح الأقلية خارج هذا الإطار من خلال التركيز على النقاط التالية:(2)

1- اعتبار الأقلية شكلا من أشكال المجموعات التي تشكلت نتيجة لتضافر عوامل عفوية وحدت بين عناصرها كاللغة، الدين، العادات، والتي كان للصيرورة التاريخية الدور الحاسم في تشكيلها على غرار الانتماءات التقليدية للأسرة أو القبيلة، فالفرد يولد وهو يحمل في ذاته الشعور بالانتماء لهذه المجموعة

---

(1) Sabine Riedel , Minorités nationales en Europe et protection des droits de l' Homme : un enjeux pour l'élargissement. politique Etrangère N°3/2002 . p647

(2) André Dimichel , Minorité : en cyclo pedie universalise. France, 1996. p431

دون الأخرى، مما يميز الأقلية عن غيرها من المجموعات ذات الطابع المصلحي التي يكون الانتماء إليها إراديا ومدروسا كالأحزاب والنقابات والاتحادات العلمية وغيرها. بالإضافة للعدد الكبير والمعتبر من الأفراد والذي من شأنه أن يمنحها فضاء ومساحة واسعة للمناورة والتفاوض تكرس من خلاله خصوصيتها الثقافية والوطنية.

2- كما يمكن لنا أن نصادف أكثر من أقلية ضمن الدولة الواحدة تتمتع بصفات متقاربة أو حتى متساوية، مما يعني سيطرة مجموعة في مقابل حرمان أخرى وهو ما يخلق وضعا حساسا للدولة، ينعكس على استقرار النظام السياسي فيها إلا في حالة ما تم تثبيت ميكانيزم المساواة ولو بصورة نسبية الذي يبقى هذا الآخر صعب التحقيق.

3- توفر خاصية الشعور بالتمايز لدى أفراد الأقلية الواحدة، وهو ما أسماه الباحثون في شؤون الأقليات " **بالصحوة** " أو " **الوعي الذاتي** "، الذي يعد بمثابة قوة الدفع لتحرك الأقليات في سبيل تضامنها وتعزيز انتماءها، ولكن هناك حالات أين يخفي الأفراد فيها انتماءهم خشية عواقب وخيمة كالاضطهاد مثلا.

4- كما يعتبر عنصر الاضطهاد أيضا محددا لاكتساب صفة الأقلية، وحسب " **أندري ديميشال**" **A . Dymichelle** فإن الإظطهاد مكرس أكثر في النظامين الاقتصادي والاجتماعي، إذ عادة ما تحتل الأقليات مستوى دونيا في

منظومة الامتيازات، كما تعبر عن ذلك العلاقات التفاعلية والتي قد تتجه نحو العدائية وأي تحرر للأقلية هو اقتصادي قبل أن يكون سياسيا.[1]

وهناك من يذهب أبعد من ذلك على غرار **ورث ـ L.Wirth** ـ الذي أعطى تعريفا للأقلية على أنها:« **مجموعة من الناس يعاملون معاملة غير عادلة، معرضين للإظطهاد ومنعزلين عن المشاركة في إدارة المجتمع، بسبب الخصائص الفيزيولوجية والثقافية التي تميزهم عن بقية الجماعة.**»[2]

الملاحظ في هذا التعريف هو المبالغة في اعتماد تعبير الإظطهاد معيارا لاكتساب صفة الأقلية، في حين أن هناك أقليات هي في حد ذاتها تمارس الاضطهاد ضد الغالبية من السكان، مثلا الأقلية الصينية في ماليزيا، وعليه نرى أنه ليست كل أقلية هي بالضرورة مضطهدة، وإنما مؤشر الإظطهاد قد يعطيها بعدا مميزا عن باقي الأقليات.

أما "**برهان غليون**" فيؤكد ـ عند تناوله لمفهوم الأقلية ـ بأنها ترادف الطائفية ويرى أن " الأقلية لا تظهر إلا في المجتمع العصبوي، الذي لا يستطيع أن ينشئ علاقة سياسية أعلى من العلاقة

---

(1) André demichel . op cit . pp 431, 432

(2) مرابط رابح، أثر المجموعات العرقية على استقرار الدول، دراسة حالة نيجيريا ،رسالة الماجستير، (الجزائر : معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1990). ص 09.

الأيديولوجية، وقائمة فوقها أي رابطة قومية حقيقية تقابل التمايز بالوحدة والانغلاق بالانفتاح دون أن تلغيهما ".[1]

وبالنظر إلى ما سبق يمكننا أن نساهم بهذا التعريف للأقليات على أنها: **«مجموعة السكان القليلة العدد نسبة إلى إجمالي عدد السكان، متميزة باشتراكها في واحدة أو أكثر من خصائص عرقية كانت أو دينية أو لغوية أو طائفية، مرتبطة الوحدات بمشاعر التضامن قصد ترسيخ الهوية والحفاظ عليها، وتحقيق المطالب المختلفة التي تحفظ مصالحها كجماعة.».**

ثانيا: تحديد المصطلحات المرتبطة بمفهوم الأقلية:

سنحاول فيما يلي بعد تسليط الضوء على مفهوم الأقلية، وكذلك تحديد طبيعة العلاقة التي تربط كل مصطلح بهذا المفهوم، التطرق إلى المصطلحات التالية: القومية، العرقية، العنصرية، القبلية، الطائفية.

1- القومية:

اختلفت الآراء حول تحديد مفهوم **القومية** [*] وترجع الصعوبة إلى كثرة المتغيرات التي قد يثيرها المفهوم كاللغة – الدين –

---

(1) برهان (غليون)، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، القاهرة: دار سينا . 1988 . ص 21

(*) يحمل المصطلح في اللغة الأجنبية معنيين : قومية ووطنية فالأول مرتبط بالانتماء الذي يحمله الأفراد المجتمع مابخصائصه الثقافية أو الدينية أو العرقية أو اللغوية أو كلها مجتمعة، أما الثانية فتحصر الانتماء ضمن حدود الدولة الواحدة أي لا تتجاوز روابط الولاء الانتماء الحدود السياسية للدولة الواحدة .

الثقافة – وحدة المصير – المكونات الحضارية، ففي موسوعة السياسة تعرف القومية على أنها: «**جماعة تجمع بينهم رابطة معينة.**"[1]. هذا التعريف يتسم بالعمومية، حيث يجرنا إلى التساؤلات التالية: ما هي طبيعة هذه الرابطة ؟ أهي الدين أم اللغة أم الأصل المشترك، أم كل هذه العناصر مجتمعة.؟

وهناك من يعرفها على أنها: "**صلة اجتماعية وعاطفية تنشأ من اشتراك أفراد مجتمع معين في كل أو بعض الخصائص، تتميز هذه الصلة بشعور أولئك الأفراد بأنهم يمثلون وحدة اجتماعية، ويرغبون في تحقيق غايات وأهداف مشتركة في ظل إحساس عام بوحدة المصير**".[2]

وقد برزت توقعات حول الاعتقاد بزوال الظاهرة القومية، الأول ليبرالي والثاني ماركسي، حيث ترى الفرضية الليبرالية أن نمو الاتصالات، وشيوع القيم المدنية والثقافية داخل المجتمعات، كفيل بإذابة العلاقات الأولية (**Primordialties**) واستبدالها بعلاقات حديثة، قائمة أساسا على الولاء للدولة ومؤسساتها. والثاني توقعت الفرضية الماركسية زوال الانقسامات تحت تأثير النضال

---

(1) عبد الوهاب الكيال، موسوعة السياسة، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر . 1979 . ص 244

(2) عبد الحكيم عموش، مرجع سابق. ص 08.

العمالي ضد امتيازات البرجوازية، حيث يذوب الجميع في إطار المجتمع الشيوعي الموحد.[1]

إلا أن تفاؤل الفرضيتين السابقتين لم يدم طويلا أمام الانفجار السريع لنزاعات الأقلية شرقا و غربا، شمالا و جنوبا، مما جعل أطروحة " **وعاء الانصهار** " مشكوكا في صحتها، وبالتالي عدم صمودها وقتا طويلا.

ولهذا يمكن الإشارة إلى أن الأقلية القومية تعد الأكثر تمسكا بالأهداف والمطالب، بما يشكل تحديا حقيقيا للوحدة الوطنية، واستقرار النظام السياسي للدولة المعنية، والتي تزداد خطورتها كلما كانت امتدادا طبيعيا لقومية دولة مجاورة.

2 – العرقية:

لقد كان من ثمار الفكر الأوروبي وعصر النهضة الأوربية، أن ظهر بعض المفكرين يقسمون البشر إلى ثلاث أجناس هي (القوقازية ، المغولية ، الزنجية)، استنادا إلى عدد من المعايير أبرزها الوجه والجمجمة، ولون البشرة، وشكل الشعر، ومثال ذلك يتطابق مع وضع قبيلة التوتسي في رواندا و بور ندي.[2]

وإذا جئنا إلى الاشتقاق اللفظي لمصطلح العرقية نجده أنه مشتق من الكلمة اليونانية **(Ethnos)** التي تعني أناسا أو قوما

---

(1) شفيق الغبرا، "الاثنية المسيسة : الأدوات والمفاهيم"، مجلة العلوم الاجتماعية، عدد3. 1988.ص ص37، 38

(2) مجدي الداغر، مرجع سابق، ص 48.

ينحدرون من نفس الأصل.[1] فهي قائمة أساسا على الأصل المشترك أو لنقل الانحدار من سلالة معينة.

وإذا أردنا استقصاء دور متغير العرقية، في العلاقات الدولية نجده في غاية الأهمية خاصة مع تراجع نفوذ المدرسة الواقعية، ومعها مركزية الدولة (**Centric.State**) حيث برز الاهتمام بفواعل جديدة غير الدول كمحركات أولى للأحداث الدولية على غرار العرقية والأقلية.

كما أن نهاية الحرب الباردة شكلت نقطة التحول الحاسمة، إذا تعلق الأمر بطبيعة النزاع الدولي ومستويات انتشاره الأفقية والعمودية، لاسيما في دول إفريقيا والشرق الأوسط مما جعل النزاع بين مختلف الأقليات على اختلاف أصولها وانتماءاتها ظاهرة شائعة جدا.[2]

ولعل الموروث التاريخي للاستعمار، يمثل جانبا من المسؤولية، كونه تصرف في رسم حدود مصطنعة لهذه الدول، بغض النظر عن امتدادات كياناتها العرقية والقبلية، فالحدود الإقليمية للدول نادرا ما تتطابق مع الحدود العرقية واللغوية وغيرها. «إذ من

---

(1) أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1999 ص55.

(2) Sam Gamoo ; The challenge of ethnicity and conflicts in Africa: the need for a new paradigm, (N-y : united developpment programme Janury .1997) , p20

مجموع 132 دولة معاصرة يمكن إحصاء 12 دولة فقط تحقق نوعا من التجانس العرقي.»[1] وهذا الأمر كذلك نسبي جدا.

ولذلك يمكن القول بأن الاعتقاد أن الانحدار من الأصل المشترك يمثل عامل وحدة وتماسك الأقلية، كلما توفر ذلك زاد أفرادها وعيا بهويتهم وسعوا للحفاظ عليها وتكريسها، وقد يتحول إلى عامل قوة مدمرة لما يتحول وعي الأفراد بهويتهم إلى الشعور بالتمايز والتسامي وبالتالي الهيمنة على جانب من القطاعات في المجتمع على اختلاف انتماءاتها.

3- العنصرية:

تعني شعور جماعة ما بتفوقها بفعل الاعتقاد بسمو أصلها أو لونها.[2] ولا يتوقف الاعتقاد عند سمو الأصل فقط، بل يتعداه إلى الخصائص الثقافية والاجتماعية والحضارية، مما يعطي هؤلاء الأفراد الذين يمثلون الأقلية مبررا للاضطهاد لمجموعات أخرى التي ليست دائما أقلية عددية، ولقد ارتبطت الممارسات العنصرية بسياسات الاستعمار بتكريسه هيمنة الرجل الأبيض "المتمدن".

---

(1) Rita jalati; seymour M. lipset. Racial and ethnic conflicts: A global perspective political science quartly,vol 107. n =° 4 winter 92. p586

(2) مرابط رابح، مرجع سابق، ص 13.

والعنصرية لا ترجع إلى مجرد التفسير بمرجعية العنصر أو العرق، وإنما بتحول هذه المرجعية إلى معتقد تمييزي من طرف قوي ضد آخر أضعف لتحقيق مصالح اقتصادية أو اجتماعية.[1]

4- القبلية:

شاع استخدام هذا المصطلح في الأبحاث الأنثروبولوجية على وجه التحديد، والقبيلة هي شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي التقليدية على غرار الأسرة، العشيرة. يتميز أفراد القبيلة بعدد من الملامح والخصائص المشتركة، تأتي في مقدمتها صلة القرابة أو الرابطة الدموية إضافة إلى اللغة والدين وعناصر أخرى.

والقبيلة انتماء يحمله الأفراد لها يجد من خلاله انتماؤهم الاجتماعي والثقافي والسياسي وهناك مصطلح **العصبية**[*] الذي يمثل أحد سمات التلاحم القبلي، بما تعززه من أواصر التماسك بالولاء للأطر الفكرية والعقائدية للقبيلة.[2]

لقد شكلت مسألة القبيلة إحدى محددات النزاع في الكثير من دول الشرق الأوسط وإفريقيا، والتي يصعب الحديث عن وجود

---

(1) حلمي شعراوي، "رياح العنصرية تعصف ببلدان الجنوب: قراءة في الوثائق التحضيرية للمؤتمر العالمي ضد العنصرية"، المستقبل العربي . عدد 27، أوت 2001. ص21.

(*) **العصبية كما عرفها المفكر المغربي محمد عابد الجابري هي : « رابطة اجتماعية، سيكولوجية ،شعورية ولا شعورية معا، يرتبط أفراد جماعة ما قائمة على القرابة ربطا مستمرا يبرز ويشتد عندما يكون هناك خطر يهدد أولائك الأفراد أو الجماعة »**

(2) عبد الحكيم عموش، مرجع سابق. ص 10.

أمم وقوميات متبلورة بأي معنى كان، بل ما وجد هو محض تكوينات قبلية بالدرجة الأولى.[1] وعليه فالقبيلة يمكن اعتبارها متغيرا لاكتساب صفة الأقلية.

5-الطائفية:

هي ذلك الانتماء لطائفة دينية معينة قد تكون انفصلت عن مجموعة دينية كبرى، لذلك يحدد انتماء الفرد إلى مجموعة كبرى ثم صغرى، فالصغرى وهكذا.[2]

مما يشكل ما يشبه الهرم كأن يكون الفرد مسيحيا أرثوذوكسيا، قبطيا، وقد يشكل الدين متغير الأقلية الرئيسي. وعليه فإن الأقلية يمكن أن تؤسس على معايير عرقية أو لغوية أو دينية أوقبلية أو كلها مجتمعة استنادا إلى تمسك أفرادها بهويتهم الفردية والجماعية.

ثالثا: معايير تصنيف الأقليات

الملاحظ أن تحديد معنى الأقلية قد لا يتطابق كمصطلح أو مفهوم في كل مكان وعلى مر العصور، فهو يستلهم الظرف التاريخي السياسي الذي قد يتمثل في المطالبة بالمساواة أو الدعوة إلى الانفصال عن الدولة، ولتجاوز هذه الصعوبة في تحديد المفهوم اجتهد

---

(1) عبد السلام إبراهيم بغدادي، مرجع سابق، ص 205.

(2) وليد عبد الحي، معوقات العمل العربي المشترك، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 1987. ص ص 17، 18.

بعض الباحثين في محاولة استخلاص بعض المعايير العامة التي تسمح بوضع تصنيف واضح لمفهوم الأقليات.

1- المعيار العددي :

بالرغم من عدم الاتفاق حول نصاب عددي محدد لمنح صفة الأقليات، فقد اعتبر بعض الباحثين معيار العدد هو الأساس في تحديد وضع الجماعة داخل إطار الدولة، وإن كان هناك تضليل كبير حول إمكانية الوصول إلى العدد الحقيقي لأقلية ما، فمنذ زمن طويل والباحثون يتصورون أن مفهوم الأقلية ينصرف أساسا إلى كونه جماعة متناهية في الصغر، أو قليلة العدد تعيش وسط أغلبية تكون السلطة والسيادة من شأنها دون غيرها، إذ أن الأقلية تكون في وضع اجتماعي وسياسي متدني عن وضع الأغلبية المسيطرة دائما.[1] **ونتيجة ذلك تبرز أقليات مضطهَدة وأخرى مضطهِدة. والملاحظ هنا هو قصور المعيار العددي في تأصيل مفهوم الأقلية من حيث الاعتبارات التالية :**

- إهمال التفاعلات السياسية التي يمكن أن تحدث بين الجماعات بعضها ببعض.
- التركيز على إعطاء قيمة العدد في الصراع على السلطة لتحقيق مكاسب ونفوذ على الطرف الآخر، في وقت قد تحصل منه أقلية على هذه المزايا نفسها التي حصلت عليها أغلبية في مكان آخر، وعليه فقاعدة العدد تعد نسبية وليست لها صفة الثبات.

---

(1) مجدي الداغر، مرجع سابق، ص 41.

2- معيار النشأة والتكوين

التطرق للمحدد التاريخي لنشأة الأقلية وطريقة تكوينها يمكن التمييز بين عدة مستويات:[1]

- الأقليات الممثلة في التركيبة البشرية لكن بحكم ظروف معينة تعرضت للإبادة أوالترحيل القسري أو التهميش مثل: الابوريجان باستراليا، الهنود الحمر بأمريكا، المساي بكينيا.
- أقليات استقدمت بالقوة من مواطنها الأصلية إلى مناطق جديدة لاستغلالها كيد عاملة لتشغيل الآلة الاقتصادية والصناعية، مثل حركة التهجير الجماعي في حق زنوج إفريقيا نحو قارة أمريكا.
- أقليات هجرت وطنها الأم لأسباب اقتصادية أو دينية أو سياسية أو أمنية، عجزت أو ليس لها رغبة الاندماج في المحيط الجديد مثل الصينيين خارج الصين في جنوب شرق أسيا.

3- معيار الهوية المشتركة

يقصد بها تلك الخصائص التي تتميز على أساسها أقلية عن أخرى، فمتغيرات الدين اللغة، العرق، أساسية عند الإشارة إلى أقلية وتبقى متداخلة فيما بينها مثل الأقلية المارونية في لبنان، والأقلية السوداء في الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا المعيار يظهر بوضوح

---

(1) Lourent Bonvet, les identites dans l'espace publique: l individualisme ou multiculturalisme? in: hugues jallon,les engeux du debat publique contemporaire (paris :la decouverte, 1999, p 189),

عند تعرض الجماعة لأزمة من الأزمات، أو عند وجود خطر يهدد كيانها الاجتماعي أو السياسي داخل الدولة أو حتى خارجها.[1]

4- معيار التكتل الجغرافي

يتعلق هذا المعيار بالحيز المكاني الذي تشغله الأقلية، الذي به تتميز عن غيرها وتتحدد مطالبها وأهدافها وفي ذلك يمكن الإشارة إلى ما يلي:

- أقليات موجودة ومحصورة في إطار الدولة الواحدة كالأقلية الكيبيكية في كندا.
- أقليات وجودها يتعدى حدود الدولة الواحدة إلى دولة أخرى أو عدة دول مجاورة مثل: التوارق المقسمين بين (الجزائر – ليبيا – النيجر – مالي)، الأكراد بين (تركيا – العراق – سوريا – إيران).
- كما يمكن أن نشير إلى الأهمية الاقتصادية للإقليم الذي تشغله الأقلية، سواء تعلق الأمر بوجود ثروات وموارد طاقوية، أو بطبيعة الموقع في حد ذاته، ولذلك يمكن القول بأن التشتت الجغرافي للأقلية يسهل للدولة المعنية إستعابها، كما أنه يحد من مستويات مطالبها على عكس ما يمثل لها تركيزها

(1) مجدي الداغر، مرجع سابق، ص 43.

الجغرافي من دعم للقوة التفاوضية، كما أن مطالبها قد تتسع أو تضيق تبعا لذلك.[1]

5- معيار الوزن السياسي:

يتبين من هذا المعيار أن الأقلية تجمع بين واقعها العددي كأقلية، وواقعها الذي حصلت عليه داخل المجتمع، من الفاعلية السياسية، وقدرتها على أن تحتل مكانا متميزا في السلطة، والمشاركة في عملية صنع القرار دون التركيز على كونها الأقل عددا.[2]

ومن بين المساندين لهذا المعيار **جورج قرم** حيث يقول:« **نحن لا نضع هنا نصب أعيننا الأهمية الديموغرافية للأقليات المعنية بقدر ما نأخذ بعين الاعتبار وزنها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.**»[3]

إذن الأقلية وفقا لهذا المعيار لا تعني الجماعة الأقل عددا قياسا ببقية سكان الدولة، وإنما هي الجماعة الأقل أهمية سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي قياسا ببقية السكان، وعليه يمكن القول وحسب هذا المعيار أن الأغلبية

---

(1) فوزاز العيدي جمال، مشكلة حماية الأقليات في ضوء القانون الدولي، رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، (الجزائر : كلية الحقوق . 2001.). ص 43

(2) مجدي الداغر، مرجع سابق، ص 42.

(3) جورج قرم،" الطائفية ومشكلة الاندماج القومي" دراسات عربية . عدد 1، 1978. ص 16.

(العددية) من بين سكان الدولة التي تعاني أوضاعا متدينة، وفي حالة غير مسيطرة بأنها في وضع الأقليات التي يجب حمايتها.

المطلب الثاني

العوامل المحددة لمسألة الأقليات

إن البعد الدولي جعل البحث في محددات مسألة الأقليات غاية في الصعوبة، خاصة حول الاتفاق على العوامل التي تتحكم في توجيه العلاقات العنيفة بين هذه الأقليات وتطوراتها إن حدثت، ومع ذلك يمكن تناول بعض هذه العوامل كالآتي:

1 ـ العامل التاريخي

إذا اعتبرنا بأن قيم ومبادئ (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حقوق الشعوب والأقليات، مبدأ تقرير المصير.) محركات لمشاعر الأقليات، فإن الظروف التاريخية لعبت دورا في إثارة المسألة انطلاقا من اعتبارات تحددها طبيعة التوازنات والمصالح الدولية آنذاك. فمعظم الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة سنيون عرب، أما المسيحيون فأقل من العشر، أثناء الإمبراطورية العثمانية قسمت الدولة إلى عدة ولايات مستقلة نسبيا من حيث المهام الاجتماعية والإدارية.[1]

---

(1) تيدروبرت جار، أقليات في خطر، تر: مجدي عبد الحكيم، سامية الشامي .القاهرة: مكتبة مدبولي، 1994 . ص . 250

في أوربا مثلا شكلت الترتيبات التي وضعتها نهاية الحرب العالمية الأولى (مؤتمر الصلح 1919- 1920)، عاملا لبروز نزاعات الأقليات كانعكاس للعملية التخطيطية لحدود الدول التي تجاوزت الانتماءات التاريخية لبعض الأقاليم التي تم نزعها من دولها الأم لصالح دول أخرى، مما أدى إلى حرب عالمية تاريخية. رغم ذلك يرى البعض أن مسألة الأقليات إن كانت لا تزال مطروحة في أوربا فإنها محدودة في بقية العالم، تتمثل في أغلب الأحيان في شكل مطالب ثقافية، مطالب للحكم الذاتي، دون أن تثير إلى حد الآن أسس تقسيم الحدود أو قضايا الهوية الوطنية الداخلية.(1)

ومن جهة أخرى تثار بحدة في دول العالم الثالث الذي يتحمل الموروث الاستعماري الجزء الأكبر من تبعاتها، فالحدود كما هو معلوم بتلك الدول نادرا ماكانت متوافقة مع الحدود العرقية أو اللغوية أو غير ذلك من الخصائص المميزة، وعلاوة على عدم التجانس الذي تتسم به أغلب تلك الدول، فإننا نجد داخل الدولة الواحدة مامعدله مئة مجموعة.(2)

أما لبنان مثلا فإنه يشتمل على حالتي الشيعة والفلسطينيين، من حيث القومية العرقية. وكلاهما تورط في الحرب الأهلية، فالشيعة يحاربون الصفوة المارونية السياسية

---

(1) Rufin jean Christophe, minorités ; nationalités ; états ; politique Etrangères ; N=°3, 1991, p631

(2) RITA JALALI ; SEYMOUR MARTIN LIPSET, OP, CIT, P 586

المهيمنة، ويحارب الفلسطينيون اللبنانيين الذين يمارسون ضدهم القمع.[1]

وعليه نرى أن السياسة الاستعمارية تعد أهم متغير تاريخي مثير لمسألة الأقليات، من خلال وضع حدود مستعمراته على أساس قطاعات إنتاجية وتسويقية، لكن هذا لا ينفي وجود أعباء الواقع المعيشي بظروفه السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ويوصي الكثير من أئمة الشيعة إلى أهمية الحرص التام والكامل على وجود المسحيين وفعاليتهم على لبنان، وعلى عدم الشعور بالإحباط أو النقص والحرمان، ويحذرون من محاولة إلغاء النظام الطائفي، لأنه يحمل مغامرة كبرى قد تهدد مصير لبنان، وعلى الأقل استقراره وقد تخلق ظروف التدخل الأجنبي.[2]

2- العامل البنيوي للأقلية

تدخل في إطار هذا العامل الخصائص الذاتية والموضوعية التي تتميز بها الأقلية التي لها دور فعال في تحديد مدى قوتها، ومن ثم مجال المناورة الذي تتمتع به، وعليه لابد الأخذ بعين الاعتبار تفاعلات مستويي النخبة و الموقع الجغرافي في تحليل بنية الأقلية.

---

(1) تيدرو روبرت جار، مرجع سابق، ص ص 247، 248

(2) ناجي ظاهر، "يوميات قارئ" مأخوذ من الموقع : pulpit alwatan voice .com 23/2/2009 . ص 2

أ. التفاعلات على مستوى النخب

تعد النخبة آلية قيادة وتمثيل لمصالح الأقلية وأداة توجيه لها، وعليه كلما كانت القيادة متميزة بالكاريزمية والقوة انعكس ذلك على تماسك الأقلية، ومن ثم على وحدتها وتأثيرها والعكس صحيح.

بينما تؤكد الفرضية القائمة أساسا على التعبئة المحسوبة التي يقوم بها القادة لموارد الجماعة استجابة للفرص السياسية المتغيرة.(1)

كما أن تطرف القيادات من شأنه أن يزيد الوضع حساسية وتعقيدا، وقد تتعقد الأمور إلى طلب الدعم من القوى الخارجية لتعزيز مواقفها التفاوضية مع النظام السياسي، خاصة في حالة ما شكلت الأقلية امتدادا ديموغرافيا طبيعيا لبعض دول الجوار.(2)

ب. أهمية الموقع الجغرافي

للموقع الجغرافي الذي تشغله الأقلية تأثيرا يمكن تمثيله في صورتين:(3)

---

(1) تيدروبرت جار، مرجع سابق، ص 132.

(2) دهام محمد دهام العزاوي، الأقليات والأمن القومي العربي : دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي، عمان: دار وائل للنشر، 2003، ص 32

(3) إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسية الدولية والمفاهيم والحقائق الأساسية، لبنان : مؤسسة الأبحاث العربية، 1985. ص 75.

الأولى: تمركز الأقلية على المناطق الحدودية للدولة وتسمى(إقليم الحافة).

الثانية: التواجد في المركز.

ففي الصورة الأولى غالبا ما تسعى الأقلية للانفصال أو المطالبة بالحكم الذاتي، ثم ما تنفك حتى تطالب بتعديل الحدود الدولية.

أما الثانية فمجال المناورة لديها محدود جدا، لسهولة وإمكانية احتوائها من قبل السلطة المركزية، ولابد من الإشارة إلى أنه لا يتوقف الأمر عند تحديد المجال الجغرافي فحسب للأقلية، بل يتعداه إلى ما يزخر به من موارد وطاقات طبيعية وإستراتيجية، الأمر الذي يكسبها بعدا اقتصاديا لاشك أنه مؤثر على الأمن القومي للدولة.

يعد الإقليم من العوامل الظاهرة الموجودة في كل مكان تقريبا في المناطق الغير المتجانسة جغرافيا بوجه خاص، تكون في العادة مثيرة للاضطراب، فالعنصر الجغرافي على سبيل المثال كان أساسيا في انفصال بنغلاديش عن باكستان.([1]) وتموقع حزب الله في جنوب لبنان أكسبه قوة إضافية داخل الساحة السياسية اللبنانية.

---

(1) شعبان الطاهر الأسود، قضايا الأقليات بين العزل والإدماج، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، ط 2، 2003، ص 50.

3- تأثير البيئة الداخلية

تتأثر الأقلية بالمحيط الذي تعيش فيه، والذي يحدد موقعها السياسي والقانوني والاجتماعي و الاقتصادي في هرم السلطة. إن طبيعة النظام السياسي في الحكم تنعكس على مسار إدارة مطالب الأقليات، فالنظم السياسية التي ترسخت لديها القيم الديمقراطية عادة ماتكون أكثر ضمانا وقبولا للتنوع في المجتمع، وإعطاء الجميع صفة التمثيل بما يخفف حدة التوتر وعلى العكس في النظم الشمولية القائمة أساسا على سيطرة أقلية محددة وإقصاء لبقية المجموعات، التي لا تعترف بالتنوع، يؤدي إقصاء الأقليات فيها إلى التطرف وزعزعة استقرار النظام السياسي، وأمن الدولة.

وعليه يمكن الإشارة إلى أن سياسات الحكم هي المحددة لوضع الأقلية في السلم السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والذي ينعكس بطبيعة الحال على جميع التفاعلات بين مختلف الفواعل داخل الدولة، وتبقى مسألة التمثيل في كل المجالات تمثل الوصفة الأكثر نجاعة، و التي من شأنها امتصاص التوترات والتمردات التي يمكن أن تقوم بها الأقليات.

4- تأثير البيئة الخارجية

مما ساعد وزاد من تأثير هذا العامل اعتبارات ثلاثة يمكن حصرها في الآتي:[1]

---

(1) ناجي ظاهر، مرجع سابق . ص 3

1- تراجع مركزية الدولة وتخليها عن الكثير من الوظائف لصالح فواعل أخرى فوق وطنية، وتحت وطنية، بفعل الاختراق السياسي والاقتصادي والثقافي، مما يعطي الأقليات هامشا واسعا من الحركة لتدويل قضيتها وإثباتا لمشروعيتها.

2- ثورة المعلومات والاتصالات، و ما صاحبها من تطور مكن الأطراف الخارجية من التدخل لدعم الأقليات وصار ذلك أمرا ممكنا يتحدى بعد المسافات.

3- الموقع الجغرافي الذي تشغله الأقلية من حيث الأهمية الجيوسياسية والإستراتيجية، يشكل أيضا أحد الاعتبارات الهامة في منظور دول الجوار أو غيرها.

ويبقى الحافز الحقيقي للقوى الخارجية ليس تحري العدالة في إنصاف الأقليات مما يصيبها من الأكثرية التي تعيش بينها، وإنما هدفها هو إعادة تقسيم المجتمعات الوطنية في العالم الثالث، وإعادة بث الفتنة بينها والسيطرة عليها واقتطاع أجزاء منها، والتعامل معها ضد أوطانها وضد مصالحها العامة.

المطلب الثالث

أهداف ووسائل الأقليات

يبرز المشكل الداخلي بين الدولة وأقلياتها في تصادم طموحات وأهداف ومطالب هذه الأقليات من جهة، مع اعتراض ومقاومة الدولة لها من جهة أخرى، وتختلف المطالب من أقلية إلى أخرى، وتتعدد نتيجة لعوامل ذاتية وأخرى موضوعية، وتتحدد على

أساسها الوسائل والأساليب والميكانيزمات التي بها يتم تحقيق الأهداف المرجوة .

أولا: أهداف الأقليات:

تختلف الأهداف من أقلية إلى أخرى وسنركز على المستويات التالية:

1- **الانصهار: " وعاء الانصهار"** مصطلح أطلقه مفكرون أمريكيون تعبيرا عن التجربة الفريدة للولايات المتحدة الأمريكية في احتواء مختلف الأقليات. فالانصهار هو نوع من الذوبان تحققه الأقلية داخل المجتمع الكلي، حيث يترتب عنه تخلي أفراد الأقلية قدر الإمكان عن خصائصهم، والسعي لاكتساب خصائص الجماعة، وعليه تذوب الولاءات الجزئية لصالح كيان ومؤسسات الدولة. (1)

ولكن ما حقيقة هذا الولاء؟ هل حددته دوافع ذاتية؟ أو كان مفروضا؟ وهي النقطة الجوهرية لتحديد مدى الانصهار ومصداقيته. فالإتحاد السوفيتي سابقا اعتمد القوة والقهر لاستيعاب مايزيد عن أربعمائة أقلية، ولكنه كان صوريا، حيث كانت فيه كل أقلية تنتظر الفرصة المناسبة لإفتكاك استقلالها، والذي تحقق بداية التسعينات في ما سمي بالصحوة القومية في جمهوريات أسيا الوسطى.

---

(1) أحمد عباس عبد البديع، "الأقليات القومية وأزمة السلام العالمي"، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية، مصر عدد 144. أكتوبر 1993. ص167.

2- **الإ ندمـاج:** يتطلـب الانـدماج كخطـوة أولى الاعـتراف بالأقليـة ليصبح أفرادها متمتعين بالحقوق وملتزمين بالواجبات، يحصل الاندماج عندما تختفي تماما كل الفوارق بين الغالبية والأقلية، حيـث يتشـكل هـذا الانـدماج مـن أعضـاء مختلفـة الأعـراق يتبـادلون الخـدمات وأشـكال التفاعـل المختلفـة، الأمـر الـذي يؤسس ظهور ثقافة جديدة واحدة.[1]

ومن منطلق كون الاندماج أحد مسارات استيعاب الأقليات، بقبولها شريكا فعالا في المعادلة الوطنية، فهي تساهم في بناء الدولة كغيرها من القوى المحلية، (الأقليات في لبنان مثلا) وهذا ما ناضلت من أجله طويلا الأقلية الزنجية في أمريكا، وهذا ما عبر عنه عالم الاجتماع الأمريكي **لويس رايت** (**Louis Writh**) في قوله: **"عش ودعني أعيش".**[2] (**Live and let me live**).

إلا أن الواقع ضرب عدة أمثلة لا تحصى على تعثر العديد من الحركات الاندماجية، لعوامل تتعلق بالأقلية في حد ذاتها، أو لتأثير المحيط الداخلي وحتى الدولي.

3- **الحكم الذاتي:** يقصد بالحكم الذاتي تمتع الأقلية بنوع من الاستقلالية في إدارة شؤونها في إطار فيدرالي أو كونفيدرالي، على أن تبقى اختصاصات السلطة المركزية في المسائل المتعلقة بالدفاع والسياسة الخارجية، و تستفيد الأقلية من معاملة تسمح

---

(1) شعبان الطاهر الأسود، مرجع سابق.ص ص 29، 30.

(2) عبد الحكيم عموش، مرجع سابق، ص37.

لها من التحرر من رقابة السلطة المركزية في تحديد اهتماماتها ورسم أهدافها، حيث أثبتت التجارب السياسية أن الحكم الذاتي بهذا المعنى، هو خطوة طبيعية وأولى نحو الاستقلال التام، كما يؤكد ذلك الباحث المتخصص في شؤون الأقليات " **جوزيف يعقوب** "(**J. Yacoub**) بتقديمه مثالا على ذلك بالأقلية المسلمة في إقليم كوسوفو التي وضعت إدارة ذاتية لمدة 4 سنوات، يتم بعدها تقرير مصيرها بتنظيم استفتاء مباشر.[1]

كما وصلت المطالب السلوفاكية إلى الإستقلال أو الحكم الذاتي بالانفصال السلمي بين جمهوريتي التشيك والسلوفاك في جانفي1993.[2]

وعليه طرح منظرو الفيدرالية كآلية تحتوي مسألة الأقليات ضمن حدود الدولة الواحدة بينما تحدث آخرون عن "**الكونسوسياسيونااليزم** " (**Consociationalism**) من منطلق كونه إحدى نظريات التكامل، الذي يعتبرونه يمثل نمطا وأداة لحل الخلافات ذات الطبيعة "**بني عرقية**". ومع ذلك يبقى الحكم الذاتي مطلبا ملحا للكثير من الأقليات في العالم.

4- **الانفصال:** بعض الجماعات التي تمثل أقلية في الدولة، تجد أن استمرار تعايشها مع غيرها من الجماعات الأخرى المختلفة

---

(1) Joseph yacoub ; minorités nationales et prolifération étatique, la revue Internationale et stratégique, N3, printemps 2000, p 86,

(2) تيدروبرت جار، مرجع سابق . ص 135

عنها، لا يلبي مطالبها ولا يحقق طموحاتها، بل يرتب النزعة والدعوة إلى الانفصال عن المجتمع.

وإذا كان الانفصال يتموقع في قمة الهرم لأهداف الأقلية، فإنه يمثل كذلك أهم المتغيرات المؤثرة في الاستقرار السياسي للدول، خاصة إذا كان تواجد الأقلية يمتد طبيعيا لدول الجوار – الشيعة في لبنان – الأكراد في العراق. حيث لا توجد أي ضمانة على أن الانفصال يعد الحل الأمثل لاحتواء الفروقات، وعدم التجانس العرقي أو الديني أو الحضاري داخل الدولة.(1)

كما يمكن الإشارة إلى أن العامل الاقتصادي قد يكون الدافع نحو الانفصال، كما هو الحال في كثير من المناطق الغنية خاصة بالثروات والمعادن، مما يدفع الدولة إلى التمسك بالإقليم.(2)

هناك عدة عوامل ومبررات لانفصال الأقلية، رغم تحفظ أو حتى رفض الدولة المعنية لذلك نذكر منها: (3)

أ - غياب آلية استيعاب فعالة وحقيقية لتزايد حدة المشاعر العدائية بين مختلف الأقليات.

---

(1) NICOLAS SAMbANIS; PARTITIONAS A SOLUTION TO ETHNIC WAR :An empirical critique of the theortical literature; world politics ;Vol 52 N=°4,july 2000 p p 440 ,441

(2) مرابط رابح، مرجع سابق . ص 26

(3) بوكرا إدريس، مبدأ التدخل في القانون الدولي المعاصر، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر :1990 ص ص 104 ، 106.

ب- عجز الدولة ومؤسساتها في التعاطي مع مسألة الأقليات، واعتبارها عامل ثراء وطني فقط.

ج- ضغط الدول المجاورة بدوافع مصلحية من أجل الاعتراف بانفصال الأقلية.

ومهما يكن من أمر فإن الحق في تقرير المصير عن طريق الانفصال، نادرا ما يكون مقبولا على المستوى الدولي، لأن هذا الحق يجد تطبيقه في حالات الاستعمار فقط، أما خارج نطاق الاستعمار، فإن القانون الدولي يشجب حركات الانفصال التي تقوم بها الأقليات.

لعل رفض تعميم مبدأ تقرير المصير للأقليات، يرجع إلى الخوف من التفتيت الذي قد يصيب السياسة العالمية، لكن الأكثر أهمية من ذلك، هو ما أثاره الفكر السياسي حول حق الأقلية في تقرير مصيرها تحت أي ظرف كان، إذ الملاحظ أنه وإن أتيح هذا المبدأ للأقلية فماذا عن مبدأ عدم المساس بالحدود مثلا عند أغلب الدول، منها العربية والإفريقية خصوصا مع العلم أن هذه الحدود هي من رسم الاستعمار، الذي أقامها على اعتبارات مصلحية إستراتيجية.

ثانيا/ وسائل الأقليات

تختلف الوسائل التي تعتمدها الأقلية لتحقيق أهدافها ، منها ما هو سلمي و ما هو عنيف أومسلح وتحدد الوسيلة لاعتبارين أساسيين:[1]

الأول : العوامل البنيوية للأقليات، حيث أن الأطر الفكرية والعقائدية هي التي تحدد السلوك العام للأفراد.

الثاني: تأثير البيئتين الداخلية والخارجية على الواقع العام للأقلية، من حيث مدى تمتع هذه الأخيرة بحرية المناورة مع النظام السياسي.

1- **الوسائل السلمية:** تندرج في إطارها كافة النشاطات المشروعة المكفولة قانونا للأقلية، والتي من خلالها تعمل على تحقيق أهدافها، وذلك بالانضواء تحت لواء أحزاب سياسية أو جمعيات، حيث تأخذ هذه الأخيرة على عاتقها مطالب الأقليات، وتعمل على إفتكاك مستوى معين من الحقوق، ونجد هذه الصورة مثلا في الحركة الزنجية في الولاية المتحدة الأمريكية بزعامة **مارتن لوثر كينغ (M L King)**،

---

(1) ELika M bakolo ; approche régionale aux conflits et la résolution des conflits dans la région des grands lacs, document de base ; (paris : Ecole des Hautes etudes en Sciences sociales, 2003),p 132 .http // 129.194.252 80/cat files /1344 PDF,

بنضالها وضغطها المستمر على الحكومة المركزية، لانتزاع الاعتراف بحقوقها المدنية و السياسية.

2- **الوسائل العنيفة:** هناك أشكال عديدة تميز تبني الأقلية لأسلوب العنف والعمل المسلح، للتعبير عن المطالب والحقوق. نذكر منها:

أ - أعمال عنف عشوائية وغير منظمة، تتطور لتستهدف مؤسسات ورموز الدولة، من أجل الضغط على السلطة المركزية لتقديم تنازلات، وفي هذه الحالة لا يكون للأقلية تنظيم سياسي أو عسكري واضح، وتعد بمثابة إنذار للنظام السياسي من أجل إعادة النظر في طبيعة التعامل مع مطالب الأقلية .

ب- تطور ممارسات العنف العشوائي إلى عنف منظم سياسيا وعسكريا، إلى ما يمكن تسميته بالتمرد والتمركز في إقليم أو منطقة معينة، لاتخاذها كحصون طبيعية.

ج- تدخل العوامل الخارجية بعد وصول الأقلية إلى مستوى متقدم من التعبئة العسكرية والسياسية، وتوفير الإمكانيات اللازمة ماديا ومعنويا، يمكن أن تمارس العمل المسلح في أوسع مظاهره وهذا الوضع شائعا كثيرا في إفريقيا.

المطلب الرابع

مفهوم الاستقرار السياسي

يختلف مفهوم الاستقرار السياسي بين الباحثين والدارسين للأبحاث والدراسات المجتمعية التي منها الدراسات السياسية، ذلك أنه يكاد لا يوجد مجتمع سياسي يخلو من هذه الظاهرة، كونه مفهوم نسبي، تزداد حدته في الدول المتخلفة بنسبة أكبر من الدول المتقدمة.

فالبعض يرى أن الإضرابات والمظاهرات ضد السلطة القائمة، هي نوع من عدم الاستقرار السياسي، لكن يرى البعض الآخر أنها مجرد تعبير عن حيوية المجتمع، بحيث تطفو على السطح التناقضات الموجودة فيه، ويرى آخرون أن التقلبات الوزارية الكثيرة وأعمال الشغب وتغيرات النظام نفسه عبر الإطاحة به، لا يشكل عدم استقرار باعتبارها شيء من التعبيرعن حرية الرأي، لأن تقلبات الحكومات الوزارية لا يعني تغيير في شخصيات الوزراء، أما أعمال الشغب فهي مسائل نسبية، وتغير النظام من شكل لأخر أو سقوطه، لا يعني أنه غير مستقر لأنه قد يبقى نظام ما في الحكم لمدة طويلة، ويشرف على الانهيار، رغم أنه يتداعى بشكل بطئ، مثل الجمهورية الفرنسية الثالثة التي استمرت لمدة سبعين سنة.[1]

---

(1) عزو محمد عبد القادر ناجي، مفهوم عدم الاستقرار السياسي. مأخوذ من الموقع:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=124621

وأهم المفاهيم التي قدمها الباحثون لتعريف عدم الاستقرار السياسي هو المفهوم الذي قدمه "**حمدي عبد الرحمن حسن**"، والذي يرى فيه أن عدم الاستقرار السياسي هو:"**عدم قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح، وعدم قدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها، ويصاحبه استخدام العنف السياسي من جهة ،وتناقص شرعيته، وكفاءته من جهة أخرى**".(1)

فهذا التعريف يبين أن وجود التناقض في المجتمع مع استطاعة السلطة القائمة التحكم فيه سيؤدي إلى الاستقرار، لكن إذا ما فشلت السلطة في التحكم فيه فسيقود ذلك إلى عدم استقرار سياسي وتناقص شرعية النظام، بحيث يصبح أمر تغييره مقبولاً من قبل البعض نتيجة مؤثرات داخل المجتمع، حتى وإن كانت هذه المؤثرات ليست سوى مؤثرات ناتجة عن إحدى الأقليات الموجودة في المجتمع.

ويورد **عبد الرحمن حسن** تعريفا آخر لعدم الاستقرار السياسي إذ هو: "**عدم مقدرة النظام على تعبئة الموارد الكافية لاستيعاب الصراعات في داخل المجتمع، بدرجة تحول دون وقوع**

---

(1) حمدي عبد الرحمن حسن، "العسكريون والحكم في إفريقيا"، القاهرة، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1996، ص 124

العنف فيه".[1] فالعنف حسب هذا التعريف إحدى ظواهر عدم الاستقرار السياسي مهما كانت مظاهره.

لكن ترى **نيفين مسعد** (N .Mesaad) خلاف ذلك، فترى أن الاستقرار السياسي لا يقترن بغياب العنف السياسي لأن الالتجاء إليه يعكس إفلاس النظام في وسائل التعبير الأخرى، أو قناعة بعدم جدواها، كما لا يرتبط بغياب التعبير السياسي أو بتدرجه، وإنما يرتبط بمضمون هذا التغيير واتجاهه، لأن من التغيير ما يهدف إلى زيادة شرعية النظام وفعاليته، حتى وإن اقترن بالعنف السياسي.[2]

وعليه يكون العنف السياسي- الذي يقود إلى عدم الاستقرار السياسي- بجميع مستوياته من عنف رسمي أو شعبي أو غير ذلك، بدءاً من وسائل قمع المعارضة مروراً بالانقلابات العسكرية، وانتهاء بالعصيان السياسي أو العسكري، يخضع للدراسات الأمبريقية المعتمدة على عدة مؤشرات، منها أثر التعددية الثقافية على الاستقرار السياسي، ومنها أثر الحالة الاقتصادية، وغيرها من المدخلات والتناقضات في بنية المجتمع، ومن خلال هذا الرأي ترى **نيفين مسعد** أن الاستقرار السياسي هو:" **ظاهرة تتميز بالمرونة والنسبية وتشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغيرات، لمجاوبة توقعات الجماهير واحتواء ما قد**

---

(1) نفس المرجع. ص125

(2) نيفين عبد المنعم مسعد، الأقليات والإستقرار السياسي في الوطن العربي، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية. ص هـ

ينشأ من صراعات، دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق، دعماً لشرعيته وفعاليته ".[1]

وعدم الاستقرار السياسي حسب رأي ابن خلدون هو نتيجة لعدم التجانس الثقافي. فالأوطان التي تكثر قبائلها وعصبياتها، لا تتمتع بالاستقرار السياسي نتيجة لاختلاف الآراء والأهواء.[2]

لكن هذا الرأي لا يمكن اعتماده بشكل مطلق، وذلك لحدوث أمثلة في التاريخ تخالف هذا الرأي، فدولة المدينة التي ذكرها أفلاطون تحقق فيها الاستقرار السياسي، رغم وجود عصبيات عديدة داخلها، بسبب الديمقراطية التي حققت العدالة فيها، وأيضاً المملكة المتحدة بعد ثورتها 1664، بفعل ما أنجزته هذه الثورة من تحجيم لدور الملك من خلال البرلمان، الذي انتخب من قبل الشعب، و الولايات المتحدة الأمريكية التي تتألف من خليط غير متجانس من الأعراق والأديان، لكن بفعل ديمقراطيتها النسبية حققت نوعا من الاستقرار السياسي، مع استمرار إستراتيجية الدمج العرقي والديني ضمن الحياة الأمريكية، التي هيمنت عليها الحضارة الأوربية والعرق الأوروبي الأبيض.

والعوامل الخارجية تسببت أيضا في عدم الاستقرار السياسي، فعلى سبيل المثال تعمل بعض الدول على تمكين الأقليات

---

(1) . نفس المرجع. ص 5

(2) عبد الرحمن خليفة، " أيديولوجية الصراع السياسي "، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، 1999، ص 211 – 212

في دولة أخرى على تهديد الاستقرار السياسي فيها، من خلال إحدى أشكال العنف، فتتاغم التدخلات الخارجية مع التناقضات الداخلية سيحدث عنفا يؤدي بدوره إلى عدم استقرار سياسي.

وحول عدم الاستقرار السياسي على مستوى الوطن العربي، يرى **محمد عابد الجابري** أن هذه الظاهرة نشأت بسبب عدم مقدرة الحاكم في كل دولة من هذه الدول على المحافظة على الوحدة والانسجام داخل قبيلته من جهة، وعدم تمكنه من المحافظة على ولاء القبائل الأخرى المتحالفة معه أو الخاضعة له من جهة ثانية، لأن الاستقرار في الوطن العربي تحكمه القبيلة أو الطائفة بالدرجة الأولى، وهو ينزع إلى الولاء العصبوي، فالملك أو الرئيس يخضع لعصبية قبيلته، وإن ضعف القبيلة نتيجة الاختلاف بالرأي داخلها سيضعفها، ويضعف الحاكم الذي ينتمي إليها، فإذا ما فقد ولاء القبائل الأخرى الخاضعة له أو المتحالفة معه، سيؤدي ذلك إلى سقوط نظامه على المدى البعيد أو القريب، أي عدم استقرار سياسي.[1]

إلا أنه يلاحظ أن الكثير من الفرضيات التي تضع من الاستقرار السياسي متغيرا تابعا لمتغير مستقل هو الأقليات وذلك على النحو التالي:[2]

---

(1) محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون : العصبية والدولة، ط 6، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .1994 . ص 26 .

(2) شفيق الغبر، مرجع سابق، ص50.

1- في حالة التعبئة الاجتماعية باستخدام مختلف وسائل الإعلام وتكنولوجيات الاتصال الحديثة، إحدى السبل في التأثير على الأفراد والجماعات البشرية، بما يتولد عنه شعور بوعي جديد لديهم، يعزز تضامنهم وتمسكهم بهويتهم، مما يشكل تحديا جديدا للدولة. وذلك لأن السعي السياسي لتحقيق الأهداف الجماعية للجماعات، قد يتحول إلى صراع طائفي ممتد مع جماعات أخرى، تسعى هي أيضا لأن تؤثر على الدولة، كما حدث في لبنان، سريلانكا، بورما، أثيوبيا.

2- في حالة الظروف السيئة للأقلية اقتصاديا واجتماعيا، فإنه يلجأ إلى "مهادنة " السلطة المركزية والوضع القائم بشكل عام لتحقيق مكاسب بسيطة، لكن لا يعني ذلك توقف أهدافها عند هذا الحد، بل قد تتدرج صعودا وهذا تحصيل حاصل لعملية التعبئة الاجتماعية حسب **كارل دوتش (Karl Deutsch)**، مع العلم أن وضع الأقلية السياسي ليس إلا انعكاسا لمركزها الاجتماعي والاقتصادي، ولعل التساؤل المطروح دائما هو ما مدى سيطرة الأقلية؟ على اعتبار أن علاقات القوة والسلطان تخلق لدى أعضائها الأدنى نفوذا المسيطرة عليها شعورا بالدونية والحرمان وعدم الأمان، مما يبلور روح التضامن بينهم أكثر، وربما التمرد لقلب التحالف على مستويات داخلية وإقليمية.

3- أن تقوم الدولة المجاورة لاحتواء الأقليات، قصد فك أو زعزعة الارتباط الوثيق بين أفرادها، لتحوله لصالحها باستخدام

وسائل القمع والاستيعاب القسري، كاعتماد السوفيات سابقا الدمج بالقوة لجمهوريات القوقاز وشرق أوربا.[1]

لا شك أن احتواء الأقلية واستيعابها من قبل السلطة المركزية يعد نجاحا مؤقتا وغير دائم، باعتبار أن الأقلية مدفوعة قهرا لذلك، مما يضفي عليها المزيد من التمسك بخصوصياتها ومحاولة إعادة التنظيم لنفسها، ومراجعة إمكاناتها وطرق التعامل مع السلطة، وهذه الأخيرة أيضا يبقى لديها الشعور بعدم الاستقرار.

(1) مرابط رابح، مرجع سابق. ص 20.

المبحث الثاني

المقاربات النظرية لدراسة الأقليات

إن البحث في الأطر النظرية للأقليات يكتسي حساسية كبرى كونه مرتبط بمتغيرين أساسيين، الأول يتعلق بتفسير وضع الأقليات في العلاقات الدولية، والثاني متعلق بتفسير حركة هذه الأقليات داخل الدولة، وفي هذا المضمار برزت العديد من المقاربات التي عنيت بتفسير هذه الظواهر، يمكن في هذا السياق إدراج المقاربتين: **المقاربة الواقعية ـ الإثنية، المقاربة النظمية**، من خلالهما يمكن إبراز حدود تأثير حركات الأقلية على مختلف النظم السياسية.

المطلب الأول

المقاربة الواقعية ـ الإثنية لتفسير وضع الأقليات

جاءت النظرية الواقعية ردا على النظرية المثالية، حيث تستند في جذورها على فلسفة العديد من المفكرين القدامى من أمثال هيغل، هوبز ميكيافلي، ولقد سيطرت الواقعية على دراسات العلاقات الدولية في فترة مابين الحربين العالميتين. وتسعى الواقعية إلى الوصول إلى تعميمات حول السلوك الدولي في الظاهرة الاجتماعية، حيث يؤكد (**إدوارد هاليت كار E .H . Carr**) أنها نتاج سلسلة طويلة من السببية.

ويتكون المنظور الواقعي من أربعة اعتبارات هي:[1]

1 ـ المصلحة الوطنية معرفة في إطار القوة

2 ـ انفصال السياسة الداخلية عن السياسة الخارجية

3 ـ توظيف الأخلاق لأجل أهداف سياسية

4 ـ الدولة القومية هي وحدة التحليل الأساسية

الجديد الذي أتت به هذه المقاربة يتعلق بالاعتبار الأخير، حيث لم تعد الدولة كفاعل وحيد في العلاقات الدولية، حيث أكد العديد من المنظرين أن الواقعية قد تكيفت بعد التحولات الجديدة، والتحول في منطق التهديدات.

بالنسبة لوحدة التحليل تعد الجماعة الأقلية (إثنية، قومية، دينية، طائفية...) من منظور الواقعية ـ الإثنية من أبرز الفواعل في العلاقات الدولية، وهنا يكمن التحول المنهجي لهذه المقاربة.

حيث اعتبرت هذه المقاربة الدولة ـ بوصفها وحدة تحليل ـ وكفاعل وحيد في العلاقات الدولية لم يسهم بشكل كبير في تفسير وضع الأقليات وتفاعلها في عالم مابعد الحرب الباردة. ولأن جماعات الأقلية تعيش وسط بيئة سياسية في العديد من الدول في العالم، وفي ظل عجز بعض الدول عن القيام بوظيفة التوزيع العادل للموارد بين تلك الجماعات، وعدم قدرتها على تحقيق الأمن لها،

---

(1) جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للدراسات، 1985 . ص 62

بالإضافة إلى عنصر التنافس القائم أساسا بين هذه الجماعات، كل ذلك يؤدي إلى حصول إرادة لديها في تكريس هويتها التي تميزها، والعمل على الحفاظ على وجودها من بين الجماعات الأخرى في الدولة.

ويرى مؤيدو هذه المقاربة أن هناك عاملين أساسيين ساهما في بروز الجماعات الأقلية كفاعل مستقل في العلاقات الدولية وهما:

1. الخوف من التجانس والخوف على الحياة أو البقاء: فالأول يعني الخوف من هيمنة ثقافة الأغلبية، مما ينتج عنه تآكل ثم اندثار ثقافة الجماعة، والثاني قائم أساسا على التمييز وهضم الحقوق.(1)

2. اللاأمن: يرى مفكرو هذه المقاربة أن المجموعات الأقلية (إثنية، قومية، دينية ...) هي التي لا بد أن تكون محل عناية واهتمام من قبل المهتمين بتحليل مفهوم الأمن، حيث يعرفه **باري بوزان BARRY BUZAN** : **"لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر، إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ويتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر."**(2)

---

(1) http: // www.pais balkans. 1Geiser Gritian ;Approches theoriques sur les conflicts ethnique et les refugies.

(2) جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة : مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة : 2004 . ص 414

المطلب الثاني

المقاربة النظمية لتفسير حركة الأقليات

يعد اقتراب تحليل النظم من أهم الاقترابات النظرية التي ظهرت خلال عقدي الخمسينات والستينات من القرن الماضي لتحليل الظواهر السياسية، رغم أنه برز للأول وهلة من طرف علماء الاجتماع أمثال " **بارسونز وهومانز** "، إلا أن علماء السياسة أمثال **دافيد إيستن، غابريال ألموند** .. استطاعوا تطوير واستخدام اقتراب النظم في التحليل السياسي.[1]

لكن مفهوم تحليل النظم في العلوم السياسية كثيرا ماستخدم ليدل على مفهوم نظرية النظم، وليصف إطارا نظريا، وليحدد مناهج البحث الخاصة لفهم عمل النظم السياسية وهي تساعد - تحليل النظم - على تقرير مدى كفاءة النظام السياسي في تحقيق التوازن في مواجهة الضغوط، والقدرة على التكيف أمام التغييرات التي تفرض على النظام من الداخل أو الخارج.[2]

ويرجع الفضل الأول في تطوير وإدخال اقتراب التحليل النظمي إلى حقل العلوم السياسية إلى عالم السياسة الأمريكي -

---

(1) جابر سعيد عوض، النظم السياسية المقارنة، النظرية والتطبيق .(د.م.ن) .(د.ت.ن) ص ص 45، 46

(2) جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية . ترجمة : وليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الكويت، 1985 . ص ص 99، 100 .

دافيد إيستن . لذا هناك من يطلق على هذا الاقتراب " **اقتراب ايستن**"، وذلك من خلال أعماله. **system the politic ثم system of political life** .

يعرف **دافيد ايستون** النظام السياسي بأنه مجموعة من الظواهر التي تكون نظاما فرعيا من النظام الاجتماعي والنظام الرئيسي، لكن هذه الظاهرة تتعلق بالنشاط السياسي في الجماعة باعتباره جزءا من حياة هذه الجماعة (النظام السياسي)، وهي تلك الظواهر الخاصة بالحكم وتنظيمه والجماعة السياسية والسلوك السياسي، ويرى **ايستن** أن حدود النظام السياسي يمكن التعرف عليها من خلال مجموعة التصرفات التي تتصل مباشرة أوغير مباشرة بصنع القرارات الإلزامية للمجتمع، ومن ثم فإن كل عمل اجتماعي لا تتوفر فيه هذه الخصيصة لا يعتبر داخلا في مكونات النظام السياسي.(1)

فرغم أن نظرية النظم ساهم في بلورتها العديد من العلماء والمنظرين، إلا أننا سنركز على إسهامات **دافيد ايستن** بالدرجة الأولى، وكذا **غابريال آلموند** لأنها تخدم هدف هذه الدراسة .

يؤكد **ايستن** أن فكرة النظام كإطار تحليلي، بما تتضمنه من علاقات ومفاهيم نظرية لها دلالات تطبيقية، تمثل نقطة بداية حقيقية في تطوير الدراسات السياسية. هذا الإطار التحليلي

---

(1) ناجي عبد النور، المدخل إلى علم السياسة، دار العلوم للنشر والتوزيع . الجزائر، 2007 . ص 43

للنظام السياسي في أبسط صوره كما يراه **ايستن**، لا يعدو أن يكون دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي من التفاعلات السياسية، الموجهة بصفة أساسية نحو التخصص السلطوي للقيم في المجتمع. تبدأ هذه الدائرة الديناميكية بالمدخلات، وتنتهي بالمخرجات، وتقوم عملية التغذية الاسترجاعية بالربط بين نقطتي البداية والنهاية أي بين المدخلات والمخرجات.(1)

تكمن أهمية المدخلات في معرفة تأثير الأحداث والظروف المتواجدة في البيئة المحيطة بالنظام السياسي، ومنها المطالب المختلفة للأقليات، فهذه المدخلات ستكون بمثابة كل مايحدث في البيئة وما ينتج عنها، فالظهور السياسي لحركات الأقلية، أصبح يشكل أداة ضغط على النظام السياسي، ويقسم **ايستن** المدخلات إلى مطالب وتأييد، وقد أضاف **وليم هيتشل** عام 1962 عنصرا ثالثا سماه الموارد وذلك في إطار تطويره لنموذج **ايستن**.(2)

أما المخرجات عرفها **ايستن** بأنها: "مجموعة القرارات والأفعال والتصرفات التي يقوم بها النظام السياسي، وتكون لها صفة الإلزامية، ويتم بمقتضاها التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع." **وهي:**(3)

---

(1). جابر سعيد عوض، مرجع سابق . ص 47

(2) ناجي عبد النور، مرجع سابق . ص 53

03) جابر سعيد عوض، مرجع نفسه . ص 53

- **وظيفة صنع القواعد**: بما يعنيه ذلك من وضع للسياسات واتخاذ القرارات ويتم ذلك من خلال السلطة التشريعية بالأساس.

- **وظيفة تنفيذ القواعد**: بما يعنيه ذلك من تطبيق القواعد والقرارات. ويتم ذلك بواسطة السلطة التنفيذية والجهاز الإداري .

- **وظيفة التقاضي حول القواعد**: بما يتطلبه ذلك من إصدار الأحكام القضائية الملزمة في حالة التنازع حول القواعد.

التغذية الاسترجاعية يقصد بها كافة عمليات التأثير الإسترجاعي للمخرجات على المدخلات ويتم ذلك من خلال ما تحدثه المخرجات على البيئة من آثار سلبا وإيجابا ، ويكون لها تأثيرها في ذات الوقت على المدخلات. بعبارة أخرى التغذية الإسترجاعية هي عملية يتم بمقتضاها تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام السياسي من جديد ، في شكل مدخلات هي من نتائج قراراته وأفعاله. التغذية الإسترجاعية بهذا المعنى تربط مدخلات النظام السياسي بمخرجاته ومخرجاته بمدخلاته ، وتعطي في ذات الوقت الطابع الديناميكي المستمر للنظام.[1]

فاستجابة النظام السياسي لبعض مطالب حركات الأقلية ، يزيد من إصرار هذه الأخيرة على رفع سقف المطالب مرة أخرى ، نتيجة شعورها بالثقة ، وإيمانها بصدقية مطالبها. وفي حين يركز **ايستن** في تحليله للنظم السياسية على الجانب الهيكلي يركز **غابريال آلموند** على التحليل الوظيفي للنظام السياسي.

---

(1) جابر سعيد عوض، مرجع نفسه . ص 54

يميز **آلموند** بين نوعين من الوظائف، أولها وظائف المدخلات ويحددها بأربعة وظائف هي التنشئة، والتطويع الاجتماعي، تحديد المصالح، الاتصال السياسي أما وظائف المخرجات يحددها بوضع القاعدة القانونية، تطبيق القاعدة القانونية الفصل في المنازعات. بعبارة أخرى ميز "**آلموند**" بين الوظائف لبعض الأهداف السابقة والمسيطرة على وجوه الدولة " النظام "، والأدوات التي تسمح له بتحقيق تلك الأهداف، والملاحظ أن **آلموند** يعود مرة أخرى إلى أفكار مونتسيكيو حول فصل السلطات تحت تسميات جديدة، فوضع القاعدة القانونية يصير مرادفا لكلمة التشريع، وتطبيق القاعدة القانونية يصير بديلا عن السلطة التنفيذية ،لكل المفاهيم مدلول واحد. وإذا انتقلنا إلى الطائفة الأخرى التي يسميها الوظائف المدخلات وهي التي تمثل كلمة الوظيفة في معناها الحقيقي فهو يميز بين أربعة وظائف تدور جميعها حول حركية النظام السياسي وما يتفاعل معه، إذ هو يتساءل كيف تتبلور المطالب السياسية؟ كيف تتعانق المصالح؟ كيف يتم الاتصال بين مختلف أجزاء القوى السياسية؟ وكيف يستوعب النظام السياسي القوى الاجتماعية لتقوم بوظيفتها ودورها السياسي؟ وكلها أسئلة ضرورية إلا أنها لم بعد إلى مستوى وضع التجريد الذي يرتبط بالأهداف العامة التي تفسر وتبرر وجود النظام (الدولة).[1]

---

(1) محمد نصر مهنا، الاتجاهات المعاصرة في تنظير السياسة . دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية : 2007، ص ص 106 ،107

كما يذهب الفقه السياسي الحديث إلى تحديد عدة وظائف أساسية منوطة بالنظام السياسي (الدولة)، **لكننا في هذا الصدد سنركز على ثلاث وظائف منها لما رأيناه فيها من خدمة لهدف الدراسة وهي:**[1]

أ - **الوظيفة التطويرية** : ونعني بها وظيفة النظام في أن يسعى ليجعل نظامه القانوني وإطاره التشريعي في تطور دائم ليتجنب التوتر الذي يمكن أن يحدث نتيجة لوجود أي نوع من التشقق بين الهيكل السياسي والقوى الجديدة التي يفرضها إدخال عامل الزمان في الحياة السياسية .. ذاك أن التطور السياسي يعني عملية التفاعل الذاتي التي قد تترتب على الصدام ولكنها دائما ترتبط بحقيقة التغيير الاجتماعي والاقتصادي، وما يرتبط بذلك من تنقلات متتابعة من وضع إلى آخر.

ب- **الوظيفة التوزيعية:** يقصد بها تحقيق ما أسماه الفقه اليوناني الكلاسيكي العدالة التوزيعية، التقاليد المعاصرة ترفعها فتجعل منها إحدى وظائف الدولة. فالدولة اليوم لم تعد تقبل الوقوف مكتوفة الأيدي إزاء مختلف مظاهر الظلم الاجتماعي، التي تترتب على سوء توزيع الملكية أوالدخل، فالوظيفة التوزيعية تصبح متداخلة مع الوظيفة التطويرية كلاهما لا يستطيع أن يؤديها سوى الدولة، لأن لها تنظيم يتصف بالقوة والانسجام، تستطيع باسم الجماعة السياسية أن

---

(1) نفس المرجع . ص ص159 ،160

تواجه مقتضيات التطوير بما يفرضه هذا من سرعة وحزم وارتفاع عن مستوى المصالح الفردية أو الذاتية.

ج- **الوظيفة الجزائية** : نقصد بها تلك الوظيفة المرتبطة بتحديد ما يقع على عاتق النظام السياسي بخصوص الإختلالات، التي قد تحدث داخل المجتمع المنظم، والتي تضمن انتهاكا لما تصفه بالقواعد الثابتة والمستقرة في حياة الجماعة، وبهذا المعنى تعتبر الوظيفة الجزائية وظيفة تابعة، أي تسعى لحماية الوظائف الأخرى الأصلية وتتحدد بها، فالوظيفة الجزائية قد تعبر عن وجودها بطرق متعددة ولكنها تدور وتتركز في الإدارة التشريعية.